الأمم المتحدة

A/C.3/56/SR.10

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
5 April 2002
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد عودة (نائب الرئيس)..... (مصر)

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ١١١ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

* بندان قررت اللجنة أن تنظر فيهما معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-58042 (A)

في غياب السيد الهنائي (عُمان)، ترأس الجلسة السيد عودة (مصر)، نائب الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١١٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) A/56/3 و 83 و 151 و 155 و 222 و 380 و A/56/402-E/2001/105 و A/56/403)

البند ١١١ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) A/56/3 و 83 و157 و ٢٢٢)

١ - **السيدة دورانت** (جامايكا) تكلمت بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ١٤ في الجماعة الكاريبية التي هي أعضاء في الأمم المتحدة، فقالت إن مشكلة المخدرات على الصعيد العالمي اتخذت أبعاداً جديدة مخيفة في عصر العولمة. فتجار المخدرات يستخدمون التطورات الجديدة التي تيسِّر حرية حركة الأشخاص والبضائع عبر الحدود، وقد استغلوا الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات لتدعيم الصلات بين المخدرات وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة وغير ذلك من أشكال الأنشطة الجنائية عبر الوطنية. وقد تكون الحاجة إلى ردود استراتيجية واضحة ومبتكرة أكثر إلحاحاً. ويظل مؤتمر قمة الألفية نقطة مرجعية أساسية لدول الجماعة الكاريبية؛ فقد أكد من جديد على الالتزام العالمي بمكافحة مشكلة المخدرات العالمية على أعلى مستوى سياسي. وإن إحراز نتائج قابلة للقياس في مكافحة الجريمة والمخدرات يتطلب أعلى مستوى من الالتزام والتعاون الدوليين، وقد اتخذت الخطوات الأولى في هذا الاتجاه. وسيكون الاختبار الحقيقي الجهود التي تُبذل في السنوات المقبلة للوفاء بتحقيق الأهداف المحددة.

٢ - وأضافت تقول إن الموقع الجغرافي لدول البحر الكاريبي، واجتذابها للتجار بوصفها نقطة لتحويل شحنات المخدرات ضاعفت نواحي القلق على الأمن الإقليمي، لا سيما في ضوء الصلة بين المخدرات والفساد وغسل الأموال والأسلحة الخفيفة. وإن الخطر على شرعية الدولة والاستقرار الإقليمي الذي ينشأ عن الأنشطة الإجرامية المرتبطة بتجارة المخدرات، وأثر إساءة استعمال العقاقير على شباب المنطقة، وتفكك المجتمعات والهياكل الاجتماعية هي من بين أشد الشواغل إلحاحاً. وإن الاقتصادات الصغيرة لمنطقة البحر الكاريبي تتعرض بصورة خاصة لهذه المشاكل، لذلك فقد نفذَّت الجماعة الكاريبية عدداً من المبادرات الإقليمية والثنائية التي تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية على معالجتها. وقد استُكملت هذه المبادرات بنطاق واسع من برامج الدعم المقدم من الجهات المانحة في مجالات غسل الأموال ومراقبة الأسلحة الخفيفة والحد من إساءة استعمال المخدرات.

٣ - وأضافت تقول إن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والحكومات المانحة قد لعبا دوراً هاماً في توفير الدعم التقني والمالي الحاسم في هذه المجالات؛ وكانت علاقة العمل الوثيقة والناشطة تقليدياً بين دول الجماعة الكاريبية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عنصراً هاماً جداً في برامج مراقبة المخدرات. وكرد سياسي جديد، حاولت الجماعة الكاريبية أيضاً أن تركز اهتمامها الرئيسي على تحقيق التكامل بين التعليم والصحة من جهة والاتصالات من جهة أخرى بغرض تعزيز التغير السلوكي وتخفيض الطلب، لا سيما بين الشباب. وقد تم إنشاء قوة عمل حكومية دولية معنية بالمخدرات بوصفها آلية التنسيق الإقليمي لصيانة سياسة متكاملة لمكافحة المخدرات. وتتعاون فرقة العمل مع عدة

شركاء إقليميين في منطقة البحر الكاريبي الأوسع، ويشكل التعاون البحري عنصراً رئيسياً في ذلك المجهود.

٤ - واستطردت قائلة إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات هو في آن واحد مظهر ومصدر للأعباء الاجتماعية والاقتصادية، التي تهدد التنمية المستدامة للدول، وبالتالي حفظ القانون والنظام، والسلم المستدام، والأمن الشخصي. وإذا كان لا بد للمجتمع الدولي من أن يُحرز نجاحاً في حربه ضد المخدرات فإن برنامج التنمية يجب أن يكون نقطة الانطلاق الأولية والأساسية. وإن دول الجماعة الكاريبية تدرك بشكل واضح أن الفقر والمفارقات الاجتماعية والاقتصادية والشواغل الإنمائية التي تنشأ عن القيود المفروضة على التجارة الدولية والهياكل الاقتصادية والمالية غير المواتية يجب أن تصبح ركناً أساسياً لاستجابة المجتمع الدولي. وحيث تسهم النظم الاقتصادية والتجارية الدولية في تقويض النمو والتنمية، فإن ما ينتج عنها من زعزعة اجتماعية وبطالة وركود اقتصادي تنحو نحو إيقاد الاتجار بالمخدرات بوصفه مصدراً بديلاً لتوليد الدخل. لذلك فإن هناك واجباً اقتصادياً وأخلاقياً لمعالجة مشكلة المخدرات على جميع الجبهات. وفي ضوء الدور الذي يؤديه الفقر في الإسهام في تجارة المخدرات، ترغب الجماعة الكاريبية أيضاً في أن تشير إلى الضرورة الملحة لإبراز التنمية البديلة بوصفها محل التركيز السياسي الأول. وعلى المجتمع الدولي أن يطوِّر ويحسِّن الجهود الرامية إلى إدماج معظم القطاعات الاجتماعية الضعيفة المشتركة في تجارة المخدرات على نحو غير مشروع من خلال الأنشطة الاقتصادية المشروعة والقابلة للحياة. ومما يؤسف له، أن دور برنامج المراقبة الدولية للمخدرات في تعزيز هذه البرامج تتعرقل في الغالب من جراء الافتقار إلى الموارد.

٥ - وأضافت قائلة إن الطبيعة المتغيرة للجريمة المنظمة تهدد الاستقرار والديمقراطية والتنمية. فالجماعات الإجرامية المنظمة تحوز الآن أدوات جديدة وأكثر فعالية للوصول إلى الكفاءة القصوى في ارتكاب أشد الأنشطة الإجرامية سوءاً. وهذه الشبكات أكثر مرونة وتنظيماً وكفاءةً وأفضل تمويلاً وأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية وأصعب على التقصي من ذي قبل. فالأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ هي ذكرى أليمة للتخريب والدمار الشامل الذي يمكن أن يوقعه المجرمون إذا لم يتم إيقافهم من خلال الردود العالمية الفعَّالة. وقد وقَّع عدد من دول الجماعة الكاريبية مؤخراً على اتفاقية الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبروتوكوليها، المرفقة بقرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥. وفي حين أن الاتفاقية لم تعالج صراحة الصلة بين المجموعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، فإنها أوجدت أساساً مفيداً لتحسين الحرب على الجريمة، وإن وفد بلدها يتطلع إلى مزيد من الجهود الدولية لمعالجة خطر الإرهاب. وقالت إن الاتفاقية ينبغي أيضاً أن تكون حافزاً على وضع صك دولي شامل لمكافحة الفساد، عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٥/٦١.

٦ - واستأنفت قائلة إن النجاح في الحرب على الجريمة المنظمة عبر الوطنية يتوقف إلى حد بعيد على قدرة الدول على تحقيق نمو منصف، وتكاملها في الاقتصاد العالمي بطريقة تنسجم مع أهدافها في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية وكفالة أن يستفيد سكانها على نحو منصف من الفرص الجديدة للتمكين والتقدم التكنولوجي. ولا يمكن مواصلة معركة فعَّالة ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية في بيئة تعاني فيها القدرة المؤسسية المحلية من الصعوبات من جراء الافتقار إلى الخبرة، على نحو ما هي عليه كثير من البلدان النامية. وقالت إنها لذلك ترحب بأن تُدرج في الاتفاقية أحكام من شأنها تعزيز بناء

القدرات والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات فيما بين الدول الأطراف.

٧ - وواصلت تقول إن منع الجريمة في منطقة البحر الكاريبي تعقد على نحو خطير من جراء تدفق الأسلحة غير المشروعة. وقد حان الوقت لكي ينظر المجتمع الدولي في اتخاذ تدابير للحد من إنتاج الأسلحة على المستويات التي تُلبي الاحتياجات الدفاعية واحتياجات الأمن الوطني. وإن الجماعة الكاريبية تؤيد بقوة التشريعات المحلية والدولية لاستئصال تسرب التجارة بالأسلحة المشروعة إلى الأسواق غير المشروعة. واختتمت قائلة إنها تسجل تقدير الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية للدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إلى الجهود التي تبذلها الحكومات لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمخدرات.

٨ - **السيد زي بوهوا** (الصين) قال إن المخدرات غير المشروعة هي عدوة المجتمع الإنساني فهي تؤثر على التنمية والاستقرار الاجتماعي ومستقبل البشرية. وقال إن المجتمع الدولي أحرز، على مر السنين، نتائج مشجعة في مجال مكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وتخفيض الطلب عليها. غير أنه، على وجه العموم، ما زالت تنتشر زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها واستهلاكها. وبينما أصبح الاقتصاد العالمي أكثر عولمة، فإن الجرائم المتعلقة بالمخدرات تتخذ صفة منظمة ودولية واحترافية. وإن من الواجب على المجتمع الدولي أن يعترف بهذه الظاهرة على حقيقتها وأن يتخذ تدابير مضادة في الوقت المناسب، ويعزز التعاون الدولي لمكافحة المخدرات والجرائم ذات الصلة بها.

٩ - وأضاف يقول إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمكافحة برنامج المخدرات العالمي معاً قد وضعت تدابير وأهدافاً بذلت حكومة بلده جهوداً كبيرة لتنفيذها. ففي عام ١٩٩٩، شرعت الصين في أنشطة على الصعيد الوطني تتعلق بموضوع "إيجاد مجتمع خال من المخدرات"، وركّزت على تعليم الشباب، والوقاية وزيادة الجهود لتخفيض الطلب. وفي عام ٢٠٠٠، أصدرت حكومة بلده ورقة بيضاء بشأن مكافحة المخدرات غير المشروعة، وشرحت موقفها على نحو واف، كما شرحت التدابير التي اتخذت والإنجازات التي تمت. وقال إن سلطات إنفاذ القوانين في الصين اعتمدت، خلال السنة الحالية، سياسة قطع المصدر وإيقاف تدفق المخدرات وأحرزت نتائج باهرة. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠١، تمت مصادرة ٢,٦ من أطنان الهروين و ٢,٩ من أطنان الـ "ice".

١٠ - ومضى قائلاً إن المخدرات غير المشروعة هي بمثابة مشكلة اجتماعية تتصل اتصالاً وثيقاً بجميع جوانب الحياة الاجتماعية. وإن مكافحة المخدرات غير المشروعة يتطلب مشاركة من جانب المجتمع ككل. وإن الاعتماد على جوانب القوة في المجتمع، واللجوء إلى الوسائل القانونية والإدارية والاقتصادية والتعليمية، واعتماد نهج كلي، تشكل جميعها طرقاً فعَّالة لمعالجة مشكلة المخدرات غير المشروعة. غير أن هذه المشكلة هي أيضاً مشكلة عالمية تتطلب تعاوناً دولياً. وقال إن الصين تشارك على نحو فعَّال في هذا التعاون، وتعمل على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومع كثير من البلدان الأخرى. وإن حكومته تواصل تعزيز تعاونها مع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار، وتايلند في مكافحة المخدرات غير المشروعة، وإنه عُقد اجتماع وزاري بشأن هذا الموضوع، حضرته البلدان الأربعة في بيجين في آب/ أغسطس ٢٠٠١، لإقامة شراكة فيما بينها للتفكير في مجالات محددة للتعاون.

١١ - ومضى قائلاً إن تحقيق كفاح ثابت ضد المخدرات غير المشروعة كان دوماً موقف حكومة بلده. فطالما أنه توجد مخدرات غير مشروعة فإن الكفاح لن يتوقف. وإن الصين مستعدة لمشاركة البلدان الأخرى في السعي إلى القضاء على هذا الخطر وتحقيق مستقبل خال من المخدرات للبشرية.

١٢ - **السيد عثمان** (الجزائر) قال إن من المعترف به على نطاق واسع أن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها يشكلان خطراً جسيماً على البشرية، لا سيما على الشباب والأطفال. وإن الجهود الدولية رداً على هذا الخطر، لا سيما تلك التي تم الاتفاق عليها في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، تظهر الوعي الواسع الانتشار بضرورة اتخاذ إجراءات عالمية متكاملة لتخفيض إساءة استعمال المخدرات والقضاء على الاتجار غير المشروع بها. وإن مختلف التدابير التي تم الاتفاق عليها، لا سيما إيجاد إستراتيجيات وخطط عمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، تتطلب تقديم دعم واسع النطاق إلى البلدان المشاركة في هذه المعركة كما تتطلب القيام على المستوى الدولي بتعزيز التعاون القانوني وتقوية نقاط المراقبة عبر الحدود.

١٣ - وأضاف يقول إنه يسرُّ وفد بلده أن يلاحظ أن الإستراتيجيات الوطنية للقضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة من خلال تبديلها قد لقي دعماً ثنائياً ومتعدد الأطراف، وكانت له نتائج مشجعة جداً. غير أن تبديلها محدود جغرافياً ويتصل فقط بأنواع معينة من المخدرات. ففي إفريقيا، مثلاً، تعرقلت الآمال بالقضاء على المحاصيل غير المشروعة كالقنب من جراء الافتقار إلى تمويل ودعم تقني دوليين. وفضلاً عن ذلك فإن حالة إفريقيا الاقتصادية المتردية، وتفاقم الفقر والصراعات المسلحة قد أدَّى إلى تغذية مختلف أنواع الأنشطة غير المشروعة والأنشطة المحفوفة بالمخاطر. وقال إن الدول الإفريقية قررت أن تواجه مسؤولياتها وتعالج هذا الخطر على الصعيدين المحلي والإقليمي. ففي إطار منظمة الوحدة الإفريقية، تمَّ اعتماد خطة لخمس سنوات في الجزائر في شباط/ فبراير ٢٠٠٠. وقد أوصت هذه الخطة الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية أن تصدِّق على مختلف اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات وأن تضع برامج للتعاون القانوني. وينبغي لهذه الخطة أن تلقى الدعم الكامل من منظومة الأمم المتحدة لا سيما من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، الذي يستحق التهنئة على العمل المتميز الذي ينجزه.

١٤ - واستأنف قائلاً إنه على الرغم من أن إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها لم تصل إلى أبعاد خطيرة في الجزائر، فإنها مصدر قلق كبير لدى حكومة بلده، التي اتخذت سلسلة من التدابير لتخفيض الطلب والعرض وتخفيض الاتجار غير المشروع. وتمَّ عقد حلقة دراسية وطنية عن مسألة المخدرات في حزيران/ يونيه ٢٠٠١ في مدينة الجزائر، حضرها اختصاصيون وممثلون عن الأمم المتحدة. فقد أصبحت الجزائر بلداً عابراً للمخدرات ووجهت على نحو متكرر انتباه المجتمع الدولي إلى الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

١٥ - وأردف يقول إن اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة مؤخراً يظهر عزم المجتمع الدولي على مكافحة الإجرام بجميع أشكاله. وإن حكومة بلده تؤيد تأييداً كاملاً الجهود التي تُبذل حالياً لإعداد صك قانوني دولي جديد وفعَّال لمكافحة الفساد، على نحو ما يدعو إليه قرار الجمعية العامة ٥٥/٦١. وإن هذا الصك يجب أن لا يُهمل الجوانب المتعلقة بنقل الأموال أو إعادتها على نحو غير مشروع.

١٦ - واستأنف قائلاً إن الجريمة عبر الوطنية تمثل خطراً حقيقياً على استقرار المجتمع الإنساني. وهي تُعرض للخطر الصحة العامة والرفاه العام والتمتع الكامل بحقوق الإنسان وأمن البضائع والأشخاص. وإن الجزائر - التي تتأثر في حد ذاتها بشكل ذي عنف خاص من أشكال الإرهاب له مضاعفات دولية معروفة - مصممة على المشاركة في جميع التدابير المنسقة والجماعية التي تمكِّن البشرية عموماً من مواجهة هذه الأخطار.

١٧ - **السيدة أحمد** (السودان) قالت إن وفد بلدها يعتبر أن المكافحة الدولية للمخدرات هي مسؤولية مشتركة تتطلب نهجاً متكاملاً ومتوازناً يتوافق تماماً مع الأغراض والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان ولسيادة الدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وإن السودان، بوصفه طرفاً في الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات، يشارك المجتمع الدولي في الدعوة إلى استعمال كل وسيلة ممكنة للتصدي لخطر المخدرات على الصعيدين الوطني والدولي.

١٨ - ومضت تقول إن غسل الأموال الناتج عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات واستخدام تلك الأموال في أنشطة غير مشروعة، كتمويل حركات التمرد المسلحة ضد الحكومات الشرعية، تُعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، على نحو ما يظهر في إفريقيا في تفاقم النزاعات التي تلعب فيها حركات التمرد الدور الأساسي في تقويض السلام. وإن التعاون بين المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة المختصة أساسي لتحديد مصادر تلك الأموال وتجفيف منابعها والتعامل مع مسألة المخدرات بحزم اتفاقاً مع الصكوك الدولية ذات الصلة.

١٩ - ومضت تقول إن بلدها يُعتبر من الدول القليلة التي لم تصل مشكلة المخدرات فيها إلى درجة الخطورة، ولكن الوضع الجغرافي للسودان قد يُسهم في إمكان استخدام أراضيه كممر للمخدرات. وإن جهود السودان في ذلك المجال متواصلة إذ سنَّ عدداً من التشريعات لمكافحة المخدرات ونصَّ بعضها على عقوبة الإعدام بجريمة الاتجار بالمخدرات.

٢٠ - واستأنفت قائلة إن السودان أنشأ العديد من أجهزة مكافحة الجريمة، وهو عضو في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وانضم إلى كافة المعاهدات الدولية بشأن التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، بما في ذلك الاتفاقيات المتعلقة بغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية. وإن السودان وقَّع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأيد الجهود الوطنية والدولية للقضاء على الجريمة المنظمة والتعجيل في تنفيذ توصيات الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. واختتمت قائلة إن وفد بلدها يؤيد أيضاً الجهود الرامية إلى وضع مشروع لصك قانوني دولي فعَّال لمكافحة الفساد، خصوصاً نظراً لأن الأموال التي يتم الحصول عليها بوسائل فاسدة من قِبل حركات تمرد معينة تساعد على إطالة أمد أنشطتها غير المشروعة.

٢١ - **السيد مونياغا** (إندونيسيا) قال إنه تم إنجاز خطوات كبيرة في مجال الاستجابة العالمية لمكافحة أخطار الجريمة والمخدرات؛ وإنه تمَّ تعزيز التعاون والتنسيق على المستوى الدولي والإقليمي والثنائي. وإن وفد بلده يأمل في أن تمكِّن الصكوك القانونية الهامة التي اعتمدت مؤخراً أن تؤدي إلى تمكين المجتمع الدولي من معالجة منع الجريمة بطريقة عالمية وأن توفر التدابير عبر الوطنية المتفق عليها أساساً ثابتاً لرد عالمي بالفعل.

٢٢ - وأضافت تقول إن مركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية لعب دوراً هاماً في دعم وضع الصكوك القانونية الدولية والتصديق عليها. وينبغي أن يستمر تقديم الدعم الكافي له في جهوده المبذولة لتوفير مساعدة تقنية للحكومات من أجل الحد من الفساد. وإن مما له أهمية مماثلة بالنسبة لوفد بلده هو قرار الجمعية العامة الوارد في القرار ٥٥/٦١ بعقد فريق خبراء حكومي دولي للإعداد لمشروع الاختصاصات للتفاوض على صك قانوني مقبل لمكافحة الفساد. وقال إن وفد بلده يعتقد على نحو جازم أنه بالإرادة السياسية القوية وروح من العمل معاً ستتبلور اتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد بحلول سنة ٢٠٠٣. وإن إندونيسيا ملتزمة التزاماً كاملاً بتلك الغاية.

٢٣ - ومضى يقول إن حكومة بلده ما زالت، لفترة من الزمن، تبذل جهداً مضنياً لاستئصال سرطان الفساد من المجتمع الإندونيسي. فقد تناول رئيس الجمهورية، في خطاب ألقي في البرلمان مؤخراً، الصعوبات التي ووجهت في الماضي لدى القضاء على هذه الممارسات التي أفضت إلى أزمة خيمت على الأمة منذ عام ١٩٩٧. وإن هذه الأزمة تقترب الآن من نهايتها. وبطلب من رئيس الجمهورية، يتعين على جميع الأعضاء في الوزارة وآلاف الموظفين من المراتب العليا أن يقدموا تقارير عن ثروتهم إلى لجنة مراقبة حسابات ثروة موظفي الدولة.

٢٤ - واستأنف يقول إن الأحداث التي جرت مؤخراً وجهَّت اهتماماً إضافياً إلى مشكلة الإرهاب. فإندونيسيا تقف ثابتة مع المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، في محاربة الإرهاب والموت والدمار الذي لا معنى له ويتحمله الأبرياء. وقال إن وفد بلده يرحب بالتعاون القائم بين فرع منع الإرهاب التابع لمركز منع الجريمة الدولية ومؤسسات الأبحاث وغير ذلك من الجهات الفاعلة في مجال منع الإرهاب. وستتلقى جهود بلده دفعاً أكبر لدى الإعداد لدراسة استقصائية عالمية عن الإرهاب. وسيكون وجود تعاون وثيق بين هذا الفرع ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب عنصراً هاماً في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

٢٥ - واستأنف قائلاً إن وفد بلده سيواصل دعم الأهداف المتفق عليها في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المخصصة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية معاً. وقال إن إندونيسيا تشعر بقلق عميق إزاء ازدياد إساءة استعمال المخدرات بين الشباب، وتفاقم ذلك بازدياد البطالة وانعدام الأمن السياسي والاجتماعي الذي ساد إندونيسيا في السنوات الأخيرة. وإن حكومة بلده ستواصل دعم الجهود الدولية لمكافحة المشاريع الإجرامية المتعددة الأطراف والقضاء على المخدرات. وإن إندونيسيا ما زالت تدرك التهديد الذي تشكله هذه الأخطار بالنسبة للبلدان النامية كما يدرك تناقص الموارد التي كان يُفضل أن تنفق على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين حالة المجتمع.

٢٦ - **السيد توبي كالداس دي مورا** (البرازيل) قال إن أهم التطورات الإيجابية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية خلال السنة الفائتة، اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة، التي وقعَّت البرازيل عليها جميعاً. وإن الرقم القياسي من التوقيعات في مؤتمر التوقيع يُعطي إشارة قوية عن التزام المجتمع الدولي. وقد تعاون مركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية على نحو وثيق مع البرازيل بتوفير التعاون التقني، لا سيما بالنسبة لتنفيذ البرامج الأكاديمية بشأن العدالة الجنائية، وتمَّ إنشاء فرع إقليمي لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة في البرازيل.

٢٧ - ومضى يقول إنه، على الصعيد الإقليمي، تمَّ تعريف الحيازة غير المشروعة للأسلحة النارية والاتجار غير المشروع بها بوصفهما عاملاً أساسياً في إثارة العنف والنزعة الإجرامية خلال اجتماع إقليمي عُقد في البرازيل في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٠. ولقد تقرر إنشاء فريق عامل لدراسة تنسيق التشريعات، وتنظيم التجارة بالأسلحة النارية والذخائر، والروابط بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالأسلحة النارية والذخيرة. وعلى الصعيد الوطني، استعملت البرازيل دراسات ووثائق من مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ومن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لدى وضع وتنفيذ الخطة الوطنية للأمن العام التي اعتُمدت في تموز/ يوليه ٢٠٠٠، والتي تمخضت بالفعل عن نتائج جيدة.

٢٨ - ومضى يقول إنه، في مجال المراقبة الدولية للمخدرات، أبرزت التقارير الحديثة الإنجازات في مجال تخفيض عرض المخدرات نتيجة للتدابير التي اعتبرت مشكلة المخدرات العالمية مسؤولية مشتركة. وقد لعب ذلك دوراً هاماً في نجاح الإستراتيجيات الوطنية للقضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة. وإن البرازيل، التي لقيت دعماً من خلال التعاون الدولي، قد نفَّذت سياسة ثابتة لمكافحة استهلاك المخدرات والاتجار غير المشروع بها وما يتصل بهما من جرائم. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، استضافت أول مؤتمر قمة من نوعه لرؤساء جمهورية أمريكا الجنوبية، كانت فيه المخدرات وما يتصل بها من جرائم الموضوع الرئيسي؛ كذلك اشتركت في مختلف المبادرات الإقليمية الأخرى ذات الصلة.

٢٩ - وأضاف قائلاً إن الهياكل الإدارية التابعة للدولة، فيما يخص الصعيد الوطني، يجري تحديثها واستكمال التشريعات بغية تعزيز القدرة على معالجة مشكلة المخدرات بكل تعقيدها، بما في ذلك غسل الأموال. وفي ذلك الصدد، فإن البرازيل قد انضمت إلى فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، التي صنَّفت البرازيل بوصفها إحدى البلدان العشرة التي نفذَّت توصياتها بالكامل. غير أن المخدرات المركبة تلعب دوراً متزايداً في مشكلة المخدرات ككل، ولسوء الحظ، حصل تقدم أقل في مجال معالجة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها بالمقارنة مع ما كان عليه الحال في عرض المخدرات. لكنه توجد مؤشرات مشجعة على أن التقدم ممكن وأن الإستراتيجيات التي تمَّ الاتفاق عليها صحيحة.

٣٠ - **السيدة مولاروني** (سان مارينو) قالت إنه يبدو أن هناك شيئاً من عدم المبالاة إزاء مشكلة المخدرات. وإنه لا يمكن التسامح بهذا الشأن لأن ذلك قد يعرقل التقدم في حلِّ هذه المشكلة التي تتطلب إجراءات على جميع الجبهات، من خلال التعاون فيما بين المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الدولية.

٣١ - وأضافت تقول إنه بعد الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، انطلقت سان مارينو توقع وتصدق على كافة الاتفاقيات الدولية بشأن المخدرات. وإن سان مارينو مستعدة لدعم التدابير المشتركة التي تنطوي على تخفيض العرض والطلب، وإشراك كافة المكونات الاجتماعية، والاستزادة من المعلومات على جميع المستويات، وتحقيق التعاون الدولي في الميادين القانونية والجمركية والأمنية.

٣٢ - وأردفت تقول إن سان مارينو ملتزمة بمكافحة غسل الأموال. وإن الأحداث الرهيبة لـ١١ أيلول/ سبتمبر قد وفرَّت أدلة على العلاقة بين الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والإرهاب، وتعطي سبباً آخر لضرورة اعتماد نُظم مراقبة وطنية شديدة لمنع غسل الأموال.

٣٣ - واستأنفت قائلة إن إساءة استعمال المخدرات تُعرض تطور الجيل الجديد للخطر، وتولد الاستبعاد الاجتماعي والجريمة؛ وبالتالي فإن سان مارينو تعارض أي شكل من أشكال تحرير المخدرات. ونظراً لأن بعض شبابها مدمنون، فإن سان مارينو تعترف بأهمية خطة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١٣٢/٥٤. وإن سان مارينو تشعر أن من الضروري أيضاً في المجتمع الحديث أن يُستعاد دور الأسرة بوصفها النقطة المرجعية.

٣٤ - واختتمت قائلة إن الجهود الوطنية لوقف الطلب على المخدرات والاتجار غير المشروع بها غير كافية؛ فمن الضروري أن تُعالج مشكلة الإنتاج، التي هي أكثر خطراً لأنها تنطوي على أحد أكبر الأخطار العالمية: وهو الفقر. ففي عدة من أشد البلدان فقراً، يكمن الحل الوحيد في توفير وسائل بديلة لتحسين مستوى المعيشة.

٣٥ - **السيد بريبوتن** (سلوفاكيا) قال إن وفد بلده يُعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وإن سلوفاكيا تعلق أهمية كبيرة على أنشطة الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد وقعَّت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي ستكون، مع بروتوكولاتها الثلاثة، ذات أهمية كبيرة في الحرب على الجريمة المنظمة وينبغي أن تصبح نافذة في أقرب وقت ممكن. وقال إنه انعقدت حلقة دراسية رائدة بشأن محاربة الجريمة المنظمة والفساد لمشتركين سلوفاكيين في براتيسلافا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بوصفها أحد أنشطة المتابعة.

٣٦ - وأضاف قائلاً إن سلوفاكيا تؤيد بالكامل كافة الخطوات الرامية إلى وضع صك قانوني دولي فعَّال وملزم لمكافحة الفساد. غير أنه ينبغي كفالة الالتزام المتساوي لجميع الأطراف ويجب أن تكون آلية الرصد فعّالة، مع الحفاظ على درجة معينة من المرونة.

٣٧ - وأضاف يقول إن العولمة يسَّرت إلى حد بعيد نمو الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، وازدادت بصورة شديدة في أوروبا خلال العقد الماضي. وقال إن وفده يرحب برغبة مركز منع الجريمة الدولية في البدء في تنفيذ مشروع لأوروبا الشرقية مناهض للاتجار وذلك في جمهورية سلوفاكيا، وهدفه الرئيسي تحسين استجابة العدالة الجنائية.

٣٨ - وأضاف يقول إن التعاون العالمي ينبغي أن تدعمه تدابير كافية على الصعيد الإقليمي. وإن الفرع الإقليمي لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة في براتيسلافا، الذي يعمل بمساعدة مالية من حكومة سلوفاكيا، لا بدَّ أن يُسهم في الحرب ضد الجريمة المنظمة ويوفر شراكة أقوى بين المكتب وبلدان أوروبا الوسطى.

٣٩ - **السيد ميلو** (إسرائيل): قال إن مما يشجع أن يحقق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تقدماً في تخفيض الإنتاج غير المشروع للمخدرات. غير أن مما يبعث على القلق الشديد أن الأموال المتولدة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات ما زالت تنتقل حول العالم بسهولة وبآثار مدمرة. وقال إن المخدرات غير المشروعة تشكل تحدياً رئيسياً للأفراد والدول على السواء. وإن إسرائيل ملتزمة بكافة الاتفاقيات الدولية بشأن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها وإن مؤسسات حكومتها والمنظمات غير الحكومية تسعى إلى التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الرهيبة لهذه المشكلة.

٤٠ - ومضى يقول إن إسرائيل طورت، خلال السنة الفائتة، نماذج علاجية جديدة للإدمان على المخدرات

وسنَّت قانوناً لمناهضة غسل الأموال. ولمدة تقارب العقد، ما زالت تحاول تشجيع التعاون الإقليمي مع جاراتها مصر والأردن والفلسطينيين، لمكافحة مشكلة المخدرات على نحو أكثر فعالية؛ وينبغي أن يلقى هذا التعاون دعماً من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وقال إنه توجد خطط لتوفير المساعدة التقنية للفلسطينيين كي يحاربوا الاتجار غير المشروع بالمخدرات في المناطق الخاضعة لسيطرتهم؛ وإن هذه التدابير يمكن تنفيذها عندما تتحسن الحالة الأمنية. وقال إن إسرائيل ما زالت أيضاً تقدم التدريب في مكافحة إساءة استعمال المخدرات للفنيين القادمين من البلدان النامية وذلك لعدة سنوات. واختتم قائلاً إن مساعدة برنامج المراقبة الدولية للمخدرات لازمة للإعانة على استكمال القدرات التشغيلية للشرطة الإسرائيلية كي تمنع الاتجار غير المشروع عبر حدود البلد.

٤١ - **السيدة غرولوفا** (الجمهورية التشيكية) قالت إن وفد بلدها يؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. غير أنه نظراً لأن الجمهورية التشيكية تترأس حالياً الدورة الرابعة والأربعين للجنة المخدرات، فإنها ترغب في أن تضيف بعض التعليقات.

٤٢ - وأضافت تقول إن الوثائق التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة وجهّت عمل اللجنة. وفي إطار عملية المتابعة، استعرضت اللجنة التقرير الإثنى سنوي الأول للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عن التقدم الذي أحرزته الحكومات في تحقيق الأهداف والغايات المقررة لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، واستعرضت كيف يمكن تحسين عملية الإبلاغ بغية زيادة الوضوح والاتساق في الرصد في المستقبل.

٤٣ - واستأنفت قائلة إن متابعة الدورة الاستثنائية كان بمثابة تغير موضوعي هام في أعمال اللجنة. فبغية الوفاء بولايتها، قامت اللجنة منذ آذار/ مارس ٢٠٠٠ بتقسيم جدول أعمالها إلى جزء تنفيذي وجزء معياري. وفضلاً عن ذلك، فقد عقدت لأول مرة مناقشة مواضيعية مع خبراء دوليين، مكَّنتها من الانتقال من البيانات الوطنية التي تُقدم على نحو تقليدي في أثناء المناقشة العامة إلى مناقشة أكثر دينامية وتفاعلاً بشأن قضايا محددة.

٤٤ - وأضافت قائلة إن اللجنة حدَّدت، خلال دورتها الرابعة والأربعين، الأولويات التالية للمضي في تعزيز دور برنامج المراقبة الدولية للمخدرات بوصفه المنسق المركزي للجهود الدولية لمراقبة المخدرات: تخفيض الطلب على المخدرات، وزيادة تقديم الدعم إلى الحكومات لمكافحة الخطر الذي تشكله المخدرات المركبة، وزيادة الانتباه لمكافحة مشكلة المخدرات في إفريقيا، دون إهمال المناطق الأخرى.

٤٥ - وبالنظر إلى الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، لا بد من إيلاء اهتمام أكبر لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات التي تتعلق بالإستراتيجية الخاصة بأفغانستان. وقالت إنه ينبغي فوراً زيادة المساعدات المقدمة إلى البلدان التي تكافح الاتجار غير المشروع بالمخدرات في منطقة آسيا الوسطى ولا بد من تعديل الإستراتيجية بحيث تتجلى فيها التطورات الجديدة.

٤٦ - ومضت تقول إن هناك ابتكاراً آخر في إطار رئاسة الجمهورية التشيكية للجنة وهي الاجتماعات فيما بين الدورات، لإتاحة الفرصة للأعضاء كي يتلقوا معلومات مستكملة ويتبادلوا الآراء بشأن المسائل ذات الصلة. كما تمَّ عقد اجتماعات دورية بين مكتب اللجنة

والمدير التنفيذي لبرنامج المراقبة الدولية للمخدرات، وحصل بين اللجنة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تفاعل مفيد للطرفين.

٤٧ - واستأنفت قائلة إن التبرعات المقدمة إلى صندوق برنامج المراقبة الدولية للمخدرات تشكل ٩٣ في المائة من جميع الموارد المتاحة للأمم المتحدة بالنسبة لمراقبة المخدرات، ويُتاح الباقي من الميزانية العادية. وإن ذلك هو العامل الهام الوحيد الذي يحدد عملها، لأن هذه المساهمات يتزايد توجيهها إلى أغراض معينة. وإذا ما انعكس هذا الاتجاه، فإن البرنامج سوف يحظى بمرونة أكبر للتصرف إزاء الاحتياجات المتغيرة بسرعة للبلدان في كفاحها ضد المخدرات.

٤٨ - وأردفت تقول إنه في حين أن اللجنة تفي بولايتها لتقديم توجيهات في السياسة العامة إلى برنامج المراقبة الدولية للمخدرات، فإنها اتخذت مبادرات جديدة لتوسيع الحوار بشأن المشاريع بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية. كذلك وجهَّت اهتماماً متزايداً لإدارة برنامج المراقبة الدولية للمخدرات، وسوف تؤدي الإصلاحات الداخلية الجارية داخل البرنامج، حسبما هو مأمول، إلى استعادة ثقة الدول الأعضاء.

٤٩ - **السيد أندرابي** (باكستان) قال إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة مترابطان ويشكلان تحدياً خطيراً للأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي لأي بلد. وإن العولمة أعطت بُعداً جديداً لهذا الترابط: فاتحاد تجار المخدرات وأفرقة الجريمة المنظمة استغلوا تحرير أسواق رؤوس الأموال والأسواق المالية، والحدود "الهيِّنة"، ووسائل الاتصال السهلة، وتكنولوجيات الإعلام المتقدمة. وإن المهمة الشاقة لمكافحة أنشطتهم اكتسبت أهمية جديدة في أعقاب الهجمات الإرهابية الأخيرة على الولايات المتحدة.

٥٠ - وأردف يقول إن وفد بلده يشارك في قلق المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة من أن الحظر على زراعة الخشخاش الذي تفرضه حركة طالبان في أفغانستان سيكون من الصعب مواصلته من جراء الضربات العسكرية الأخيرة في ذلك البلد وما يعقبها من وقف للمعونة الإنسانية العاجلة؛ وإن وفد بلده يود أن يقوم المكتب برصد الحالة في أفغانستان وتقديم تقرير إلى لجنة المخدرات. وقال إن وفد بلده يتفق مع توصيات المدير التنفيذي بأن يزيد المجتمع الدولي من دعمه لباكستان وجمهورية إيران الإسلامية وسائر بلدان آسيا الوسطى المعرضة لآثار الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمال المخدرات التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار.

٥١ - ومضى يقول إن مما يبعث على الارتياح أن نعلم من تقارير الأمين العام الشاملة أن الزراعة غير المشروعة للمخدرات قد قضي عليها في عدة بلدان من خلال التنمية البديلة، وأن التأكيد يوضع الآن على المواءمة بين سياسات إنفاذ القوانين وتدابير المراقبة وتخفيض الطلب على المخدرات. وينبغي ألا يوضع حد للولايات الجديدة لأنها لا بد منها لمواجهة التحديات المستجدة. وقال إن اقتراح الأمين العام، فيما يتعلق بمنع ممارسات الفساد، بأن تساعد منظومة الأمم المتحدة الدول الأعضاء بتحويل الأموال وردّ الأموال التي تجنى على نحو غير مشروع، هو مما يشجع، وكذلك إمكانية تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات من أجل إدارة الحالة.

٥٢ - واستأنف قائلاً إن باكستان ما زالت ملتزمة بالأهداف المحددة في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية

العامة. وقد حافظت على مركزها بعدم وجود زراعة للخشخاش للسنة الثانية على التوالي نتيجة للتدخل الإنمائي وإجراءات الإنفاذ الصارمة، بمشاركة فعَّالة من جانب المنظمات المجتمعية. ولتعزيز مكتسباتها ومناوأة الزيادة في أسعار الأفيون – الخشخاش نتيجة لانعدام إنتاجه في باكستان والحظر المفروض على زراعته في أفغانستان، يجري التخطيط لعدة مشاريع إنمائية عالية الإنتاجية في المناطق التي كان يزرع فيها الخشخاش.

٥٣ – وأضاف قائلاً إنه يلزم اعتماد إجراءات مصرفية أكثر صرامة لمكافحة غسل الأموال، الذي يوفر شريان الحياة للجريمة المنظمة عبر الوطنية. غير أن مكتب المساءلة الوطنية والأنظمة التدبرية في مصرف باكستان التابع للدولة نجحا في تعقب الثروة غير المشروعة وغسل الأموال. ويُفرض على جميع المؤسسات المالية حاليا أن تقدم تقارير عن كافة المعاملات النقدية المشبوهة، ويجري تشكيل هيئة من الخبراء للتحقيق فيها.

٥٤ – واختتم قائلاً إن باكستان أيدت دوماً التعاون الدولي لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. وهي مصممة على جعل البلد من جديد خالياً من المخدرات والأسلحة، وقد اتخذت خطوات فعَّالة لتحقيق ذلك على شكل حملة لنزع الأسلحة وإجراءات مضادة لغسل الأموال.

٥٥ – **السيدة تاراسينا** (غواتيمالا): قالت إن وفد بلدها يؤيد البيانات التي أدلت بها وفود شيلي بالنيابة عن فريق ريو، والسلفادور بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية فيما يتصل بإجراءها لمكافحة مشكلة المخدرات في نصف الكرة الجنوبي وعلى صعيد دون إقليمي. وإن هذه المشكلة تسبب قلقاً خاصاً لدى حكومة بلدها، لا لأن لها آثاراً مباشرة فحسب، بل كذلك لصلاتها بالعنف، والقوة الاقتصادية للمنظمات الإجرامية، والفساد المؤسسي والاجتماعي، وأنشطة المافيا الدولية والإرهاب.

٥٦ – وأضافت تقول إن لدى غواتيمالا عدداً من الهيئات الحكومية رفيعة المستوى تعنى بمكافحة الإدمان على المخدرات والاتجار بها، وهذه الهيئات على صلة وثيقة بالهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وإن مكتب المخدرات التابع لمكتب المدعي العام ناشط في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وهو مسؤول عن كسب التعاون الإقليمي والدولي. كما تم إنشاء مركز غواتيمالي لرصد المخدرات مهمته توفير المعلومات، ترعاه حكومة إسبانيا ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية.

٥٧ – وأردفت تقول إن غواتيمالا مشغولة أيضاً في أنشطة تخفيض الطلب، وتركز على الثقافة الوقائية والإدارة المجتمعية الذاتية لزيادة الوعي بخطر الإدمان على المخدرات وعواقبه. وإن الحكومة تتعاون مع القطاع غير الحكومي على تنفيذ الخطة الوطنية الرئيسية، وفي الوقت ذاته تم عرض مشروع قانون بشأن غسل الأموال على المجلس الوطني سيسهم إلى حد بعيد في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٥٨ – وأضافت قائلة إنه تم، على المستوى الإقليمي، التوقيع على اتفاقات ثنائية بين غواتيمالا والمكسيك لتحسين نقاط مراقبة الحدود، ويتم توفير الدعم لمكافحة جهود منظمة الدول الأمريكية المناهضة للمخدرات من خلال الآليات المناسبة. وقالت إنه يجري توفير معلومات الاستخبارات والدعم السوقي من خلال وزارة دفاع غواتيمالا لمراكز الاستخبارات في أمريكا الوسطى

والمكسيك ومنطقة البحر الكاريبي. وفي عام ٢٠٠٠، ترأست غواتيمالا لجنة أمريكا الوسطى الدائمة للقضاء على إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار فيها واستهلاكها واستعمالها بشكل غير مشروع. وقد تم من جديد تنشيط عدة هيئات تابعة لهذه اللجنة ووضع مشروع خطة عمل إقليمية لتخفيض العرض والطلب.

٥٩ - واختتمت قائلة إن وفد بلدها يرى أن اللجنة الثالثة هي، على المستوى المتعدد الأطراف، المنتدى المثالي لتكرار تأييده لتعزيز الآليات والإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومراقبة المخدرات.

٦٠ - **السيد ألكلاي** (فنزويلا): أيد البيانين اللذين أدلى بهما وفد شيلي بالنيابة عن الدول الأعضاء في فريق ريو ووفد بوليفيا بالنيابة عن الدول الأعضاء في جماعة دول الأنديز.

٦١ - وقال إن حكومة بلده تدين على نحو قاطع زراعة المخدرات غير المشروعة واستهلاكها، وسلسلة الأنشطة المترابطة التي تستغل فيها القيم المناهضة للمجتمع على نحو يدعو إلى السخرية من أجل الحصول على أرباح سهلة المنال، ويلزم اتباع نهج متعدد الأبعاد دينامي وعبر وطني لمكافحة هذا الشكل من أشكال الفساد على أساس طويل الأجل في الداخل والخارج على السواء.

٦٢ - ومضى يقول إن حكومة بلده أيدت، على الصعيد الوطني، التغييرات ذات الأثر البعيد، المستندة إلى الدستور الجديد، بدءاً من الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية ورصد دخل السلطات السياسية وأصولها من أجل منع الفساد ومحاربته. كذلك فإنها، حرصاً منها على الحيلولة دون وصول الفساد إلى الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تعزز الإصلاحات في القطاع العام لتحسين المساءلة والاستغناء عن الروتين، وإعادة تشكيل النظام بغية تحقيق شفافية أكبر لعملية اتخاذ القرارات الحكومية.

٦٣ - وقال إن حكومة بلده، على الصعيد الدولي، أيدت التعاون الدولي، وخصوصاً مع الأمم المتحدة، في إقامة نظم رصد تتسم بالكفاءة لمنع الفساد والعمل بالعقوبات للقضاء على ممارسات الفساد. وهي تحبذ القيام، في إطار الأمم المتحدة، بوضع صك دولي لمكافحة الفساد ووضع تنظيم منهجي لأحكام مختلف الصكوك القانونية القائمة، في ضوء خبرتها في المفاوضات بشأن اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد.

٦٤ - وأشار إلى إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية، فقال إن حكومة بلده تحبذ اتباع نهج متعدد الأطراف لتحسين الأمن من خلال اتخاذ إجراءات جماعية لإتاحة التعاون في مجال تحديد ومقاضاة الأشخاص الذين يرتكبون أعمالاً إجرامية في الفضاء الحاسوبي. وإن قرار الجمعية العامة ٥٥/٦٣ بشأن هذه المسألة هو خطوة أولى في اتجاه اتخاذ مبادرات عالمية يمكن أن تفضي إلى وضع صك قانوني دولي. وإن الجمعية الوطنية الفنزويلية ما زالت تعمل على سن قانون لمكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات، يشمل حماية أمن الدولة وحقوق المواطنين وسرية الاتصالات. وهو يشتمل على عقوبات بالنسبة لعدد من هذه الجرائم وسيتم اعتماده في المستقبل العاجل.

٦٥ - ومضى يقول إن الجمعية الوطنية الفنزويلية تجري مناقشة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي وقّعت عليها فنزويلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، من أجل التصديق عليها. فهذا الصك ذو أهمية أساسية لأن موقع فنزويلا الجغرافي يساعد على

الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسل الأموال، واستبعاد أنشطة المنظمات الجنائية الدولية كما يسهل اتخاذ الإجراءات لمكافحة تلك الفئات للأسباب الجغرافية نفسها.

٦٦ - وأردف يقول إن فنزويلا، فيما يتصل بالمخدرات، لم تركز استراتيجيتها الوطنية على مراقبة الاتجار غير المشروع بها وحظره وقمعه فحسب، بل كذلك على المنع وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي، والتحقيق في الأموال ومراقبتها وضبط السلائف الكيميائية. وفي الآونة الأخيرة، تركز الانتباه على المنع، والتعليم، واتجاهات إساءة استعمال المخدرات لدى الأطفال والشباب - لا سيما أطفال الشوارع، الذين تجعلهم حالتهم معرضين على نحو خاص. فإساءة استعمال المخدرات تحدث على نحو متزايد في عمر مبكر؛ لذلك يجب أن تترافق سياسات المنع مع تعبئة المجتمع، وتضامن الإجراءات، والتعاون مع الآباء والمعلمين، ومشاركة المؤسسات التي تستطيع أن تتواصل على نحو مناسب مع القطاعات المتأثرة. أما على الصعيد الدولي، فيجب أن تعالج هذه المشكلة على أساس المساواة، والتبادلية، وتقاسم المسؤولية، واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، مع اعتبار خطورة إساءة استعمال المخدرات على البشرية ككل. وقال إن فنزويلا ترى أيضاً أن المسألة المعقدة لانتقال محاصيل المخدرات غير المشروعة ينبغي أن تحظى بمزيد من التعاون من جانب المجتمع الدولي لكي يمكن الحد منها بالجهود المشتركة.

٦٧ - واستأنف قائلاً إن فنزويلا تعتبر أن مبدأ تقاسم المسؤولية ينبغي أن يشتمل على اتخاذ الإجراءات لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وينبغي للدول المتأثرة أن تتلقى الدعم والتعاون من المجتمع الدولي كي يمكّن وجود نهج متوازن من اتخاذ إجراءات مشتركة لمنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات، الذي يولد الجرائم المرتبطة به في غالب الأحيان. وإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى خلق روح دولية جديدة تكون فيها مكافحة المخدرات حجر الزاوية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠